

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

الرشيد :

(ببولفندا)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح (تابع)

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

بنود جدول الاعمال من ٤٧ الى ٦٥ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم الاول في قائمة المتكلمين لهذا الصباح هو ممثل النمسا ، السفير بيتر هوهنفلنر ، الذي سيعرض تقرير هيئة نزع السلاح بصفته رئيسها الحالي .

السيد هوهنفلنر (النمسا) ، رئيس هيئة نزع السلاح ، (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بصفتي الرئيس الحالي لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ، يشرفني أن أعرض تقرير اللجنة عن دورتها لعام ١٩٩١ (A/46/42) .

يتألف التقرير ، كما كان في السنوات الماضية ، من أربعة فصول : المقدمة ، تنظيم وأعمال دورة عام ١٩٩١ ، الوثائق والاستنتاجات ، وتقارير الهيئات الفرعية . ويشتمل الفصل الرابع على تقارير أفرقة العمل الأربعة التي توجز المداولات التي جرت والتقدم المحرز بشأن البنود الأربعة المدرجة في جدول الأعمال .

(السيد هوهنفلنر ، رئيس
هيئة نزع السلاح)

كما يتضمن تقرير هيئة نزع السلاح لهذا العام ثلاثة مرفقات . ويحتوي المرفق الاول النص المقترح من الرئيس بشأن "المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية" ، بالإضافة الى تذييلين ؛ والمرفق الثاني ورقة مقدمة من رئيس الفريق العامل الثاني ؛ والمرفق الثالث ورقة مقدمة من رئيس الفريق العامل الثالث .

في دورة عام ١٩٩١ ، اضطلعت هيئة نزع السلاح بعملها بموجب ولايتها ، على النحو المحدد في الفقرة ١١٨ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، والفقرة ٣ من القرار ٧٨/٢٧ حاء . إن الإصلاحات المتخذة بموجب القرار ١١٩/٤٤ جيم ، والواردة في مرفقه ، "طرق ووسائل تحسين أداء هيئة نزع السلاح" ، قد نفذت للمرة الاولى في الدورة المضمونية لهيئة نزع السلاح هذا العام .

وعلا بالإصلاح المعتمد ، الذي يحدد جدول أعمال الهيئة بعدد من البنود أقصاه أربعة بنود مضمونية للدراسة المتعمقة ، قررت هيئة نزع السلاح في دورتها التنظيمية لعام ١٩٩٠ ، أن تدرج البنود الأربعة التالية في جدول أعمالها لدورة عام ١٩٩١ : المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية ؛ عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والامن الدوليين بهدف إزالة الأسلحة النووية ؛ النهج الإقليمي لإزاء نزع السلاح في سياق الامن العالمي ؛ ودور العلم والتكنولوجيا في سياق الامن الدولي ونزع السلاح والبياديين الأخرى ذات صلة .

إن بند جدول الأعمال "المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية" ، كان البند "القديم" الوحيد ؛ أما البنود الثلاثة الأخرى فقد أدرجت على جدول أعمال الهيئة للمرة الاولى . وأنشئت أربعة أفرقة عمل ، يتناول كل واحد منها بندا من بنود جدول الأعمال .

لقد توقعت وفود عديدة في بياناتها الاستهلالية أن يحرز تقدم كبير في السنة الاولى التي كانت ستعمل فيها الهيئة ضمن إطارها التنظيمي الجديد .

(السيد هوهنغلنر ، رئيس
هيئة نزع السلاح)

وتركيز عمل الهيئة على أربعة مواضيع محددة تحديدا واضحا مكن رؤساء أفرقة العمل وكذلك الوفود المهمة من البدء في تحضيراتهم في الوقت المناسب . وكان لهذا أهمية خاصة بالنسبة للبنود الثلاثة الجديدة على جدول الأعمال . إن البداية المبكرة للمشاورات غير الرسمية بشأن مخطط أفرقة العمل وكذلك حول مضمون عملها ، قد زاد من تسهيل العمل أثناء الدورة المضمونية .

والاهتمام الكبير الذي أبدته جميع الوفود في عمل دورة الهيئة لهذا العام قد تجلى في العدد الكبير في ورقات العمل المقدمة . كما قدمت مدخلات هامة أثناء المناقشات الحيوية التي دارت في إطار أفرقة العمل .

لقد عبرت بعض الوفود في ملاحظاتها الختامية عن شعورها بأن النتائج التي تحققت في نهاية الامر كانت معتدلة . وأثناء بعض مراحل المداولات كان يبدو ممكنا تحقيق توافق أوسع في الآراء . مع ذلك ، كما ذكرت في بياني الختامي ، لا ينبغي أن يقلل هذا من أهمية المناقشة الشاملة التي دارت والتي يتوقع أن تستمر عبر السنتين المقبلتين .

وفيما يتصل بالبند القديم ، وهو البند الخاص بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية ، أمكن بفضل المناقشة المفصلة تحديد المجالات الرئيسية للتفاهم المشترك ، وأثناء دورة العام القادم يمكن للمداولات أن تبنى على ما تحقق هذا العام من توافق في الآراء . وعندئذ سنكون قادرين على إكمال مهمتنا باعتماد المبادئ والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بشأن هذا البند .

يعتبر نزع السلاح النووي عموما أشد البنود إشارة للمشاكل في محفلنا . وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز بين أهم دولتين حائزتين على الأسلحة النووية ، فإن الإنجازات الشئانية الأخيرة حول مسألة نزع السلاح النووي لم تترجم حتى الآن الى آلية متعددة الاطراف لنزع السلاح . ولذا فقد دارت المناقشات في إطار فريق العمل المعني مرة أخرى حول مواقف معروفة ، دون أخذ التغيرات العميقة التي حصلت في التوازن الأمني العالمي بعين الاعتبار . والامر متروك لرئيس هذا الفريق

العامل في العام المقبل لكي يستغل مفاهيم الأمن التي أعيد تقييمها مؤخرا ويدخلها من جديد في المناقشة .

إن مسألة نزع السلاح الإقليمي في سياق الأمن الشامل تسترعي انتباهها كبيرا . كما نجحت أيضا في حفز مشاركة مكثفة من جانب عدد كبير من الوفود . ولا يمكن أن نتوقع أن تؤدي المداولات حول هذا البند ، الذي يدرج على جدول أعمال الهيئة للمرة الأولى في هذا العام ، الى وضع توصيات محددة . مع ذلك يبدو لي أن نوعية المناقشات التي جرت بشأن مسألة نزع السلاح الإقليمي أظهرت الاعتبار المتنامي الذي استرعتته الجوانب الإقليمية لنزع السلاح في الآونة الأخيرة . ويرد تجميع للعناصر العامة للموضوع ، التي ظهرت أثناء سير المداولات بشأن بند جدول الأعمال ، في ورقة الرئيس المرفقة بالتقرير .

وفي إطار الفريق العامل الرابع ، جرت مناقشة دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح بشكل مستفيض . والتقرير المعني يتضمن جزءا إجرائيا وملخصا للمناقشة الموضوعية التي دارت حول البنود الفرعية الأربعة المتصلة بالموضوع . ويلخص التقرير أيضا أوراق العمل المقدمة . وبالرغم من أن المداولات قد اعتبرت مفيدة ، فإن الولاية المعقدة والمتعددة النطاقات والمتسمة بالتحدي والتي تشمل مسائل لم يُتطرق إليها قبلا في مناقشة منتظمة في إطار الأمم المتحدة ، تتطلب بذل مزيد من الجهود أثناء الدورة المقبلة .

وفي التقييم العام لعمل دورة هذا العام لهيئة نزع السلاح ، اعتبر تنفيذ برنامج الإصلاح المعتمد ناجحا . فقد حققت دورة عام ١٩٩١ لهيئة نزع السلاح تقدما ملحوظا بشأن العديد من البنود ، وكانت في أغلب الأحيان على وشك التوصل الى التوافق في الآراء . وأرى من الأسباب الحسنة ما يدعو الى الثقة في أن الوقت المتبقي ، المخصص للبنود الأربعة في جدول الأعمال ، سيتمخض عن نتائج ملموسة .

أود أن ألاحظ أن المشاورات التي أجراها رؤساء أفرقة العمل الأربعة قبل الدورة قد سهلت عمل الهيئة الى حد كبير . فقد أسهمت هذه المشاورات

(السيد هوهنفلدر ، رئيس
هيئة نزع السلاح)

وكذلك الاجتماعات المتكررة لهيئة المكتب في السير السلس للأعمال . وعملية الجدولة
المتأنية للاجتماعات أدت ، فضلا عن ذلك ، الى زيادة الاستخدام الرشيد لخدمات
المؤتمرات طوال فترة الدورة المضمونية لعام ١٩٩١ .

اسمحوا لي ختاماً أن أعبر عن امتناني العميق لجميع الوفود على مشاركتها
المتسمة بالاهتمام وعلى الأسلوب الجدي الذي أدارت به عملها أثناء دورة هيئة نزع
السلاح لعام ١٩٩١ . كما أود أن أشيد إشادة خاصة بأعضاء مكتب الهيئة ، ولا سيما
نواب الرئيس الثمانية والمقرر ، السيد بهمان نعيمى عرفة ، ممثل جمهورية إيران
الإسلامية ، على تعاونهم القيم .

(السيد هونغغلنر ، رئيس
هيئة نزع السلاح)

لقد أسهم رؤساء الأفرقة العاملة الأربعة إسهاما كبيرا في النجاح المحرز . ولهذا أود أن أعرب عن تقديري الخاص للسفير أندريه اردوس ، ممثل هنغاريا ، وسعادة السيد عمرو موسى ، وزير خارجية مصر ، الذي كان وقت الدورة الموضوعية لعام ١٩٩١ لا يزال يخدم بلاده بوصفه الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة ، وكذلك لنائبه ، السيد سامح حسن شكري ، والسفير نفروهو وسنومرتي ، ممثل اندونيسيا ، والسفير لوييس دي أراوخو كاسترو ، ممثل البرازيل .

وأود بوجه خاص أن أشكر صديقي العزيز السيد ياسوشي أكاشي ، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح ، على ما قدمه من دعم سخي لأعمالنا . وأود أيضا ، بالنيابة عن الهيئة ، أن أعرب عن الشكر العميق لموظفي إدارة شؤون نزع السلاح ، وأمين هيئة نزع السلاح ، السيد لن كو - شنفغ ، وكذلك لأمناء أفرقة العمل الأربعة على مساعدتهم القيمة للغاية . وأود أن أعرب عن تقديري العظيم لبقية موظفي الأمانة العامة الذين ساعدوا الهيئة في الاضطلاع بمهمتها .

وأقدم الآن التقرير السنوي لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح كما هو وارد في الوثيقة A/46/42 .

السيد هوجيتونغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : أود ، بادئ ذي بدء ، أن أعرب ، بالنيابة عن وفد الصين ، عن تهانينا الحارة لكم ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم لمنصب رئاسة اللجنة الأولى . وأود أيضا أن أعرب عن التهاني الحارة لبقية أعضاء المكتب على انتخابهم . واني على ثقة من أنكم ، بفضل مهارتكم البارزة ومعرفتكم الواسعة وخبرتكم الثرية ، ستقودون أعمال اللجنة نحو النجاح . وأود أيضا أن انتهز هذه الفرصة لأشكر سلفكم ، السفير راننا ، ممثل نيبال ، على إسهامه في عمل اللجنة الأولى في الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة .

تشهد الحالة الدولية والهيكل الدولي في الوقت الراهن تغييرات كبيرة وعميقة ، ويمر العالم في فترة انتقال من الهيكل القديم الى هيكل جديد .

وفي السنوات الأخيرة انفجرت العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفضفت المواجهة العسكرية بين الشرق والغرب . وقد تهددت بالفعل سحب القاتمة لازمة الخليج . وتتحرك المسائل الملتهبة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ نحو التسوية السياسية ، ولا يزال الوضع في الجنوب الافريقي يتحسن . وكانت كل هذه التطورات موضع ترحيب لدى المجتمع الدولي .

ولكن البشر يدركون أيضا أن العالم لا يزال بعيدا عن أن يكون عالم سلم وسكون . فقد أصبحت مشاكل عدم الاستقرار والاضطراب أكثر بروزا في الوضع العالمي . والتناقضات بين الشمال والجنوب تزداد تفاقمًا بسبب الهوة الاقتصادية بينهما وزيادة التباين بين الأغنياء والفقراء . واليوم ، لا يزال أكثر من بليون إنسان في العالم يعيشون في عوز شديد ، ويناضل الكثيرون من أجل البقاء ضد الجوع والأمراض . وتنشب صراعات جديدة بسبب تفاقم المدامات الإثنية والعرقية والدينية في عدد من البلدان ، وحتى في أوروبا . ويتعرض الاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية لبعض البلدان للخطر بينما تسبب التناحرات المدنية العنيفة والاضطرابات السياسية أضرارا خطيرة لبلدان أخرى . وباختصار ، لا يزال الأمن والسلم والتنمية على المستوى الدولي عرضة لتحديات خطيرة . وهذا كله يشير القلق العميق لدى المجتمع الدولي .

وفي مواجهة وضع معقد كهذا ، أصبحت شعوب العالم أكثر اهتماما بمسائل السلم والتنمية والأمن ونزع السلاح . وكلها تود أن ترى قيام نظام دولي جديد يجمل عالما عالما أفضل للعيش فيه . وإن إقامة نظام دولي سلمي ومستقر وعادل ومتصف جديد تتسجم مع إرادة البشر وتلبي احتياجات العصر .

وترى الحكومة الصينية أنه ينبغي لأي نظام دولي جديد عادل ومنصف حقا أن يراعي المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ، وكذلك القواعد التي ثبت أنها عملية في توجيه العلاقات بين الدول والمقبولة عموما من جانب المجتمع الدولي . وقد بينت الخبرة في العلاقات الدولية أن المبادئ الخمسة للاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية ، وعدم الاعتداء المتبادل ، وعدم التدخل في

الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، والمساواة والمنفعة المشتركة ، والتعايش السلمي قد بلورت روح ومقاصد الميثاق وأظهرت بصورة سليمة أبسط القواعد التي تنظم العلاقات الدولية . وهي تعبر عن السمات الضرورية للنوع الجديد من العلاقات الدولية . ولذلك فإننا نقول إن النظام الدولي الجديد المتوخى ينبغي أن يقوم على أساس هذه المبادئ .

إن موضوع "السلم والأمن ونزع السلاح" الذي ستناقشه هذه اللجنة يرتبط ارتباطا وثيقا بإقامة نظام دولي جديد . وبغية التعمق في هذه المسألة مع وفود أخرى ، أود هنا أن أعلن مواقف الحكومة الصينية المبنية على المبدأ .

إن الصين ترى أن تنمية كل بلد وتقدم الإنسانية يتطلبان قبل كل شيء وجود مناخ دولي سلمي ومستقر . وقد اثبتت التجربة التاريخية أن العناصر التالية جوهرية للحفاظ على السلم العالمي : ينبغي لجميع البلدان أن تحترم سيادة البلدان الأخرى ، وأن تتعامل مع الآخرين على قدم المساواة وأن تسعى إلى إيجاد حلول مشتركة في الوقت الذي تضع فيه اختلافاتها جانبا ، وتقيم علاقات ودية وتعيش في وئام . وينبغي ألا يسعى أي بلد إلى الهيمنة ، أو يحاول بالخداع استغلال الشؤون الدولية ، أو ينتهج سياسة القوة . وينبغي لجميع البلدان أن تمتثل لمبدأ الاحترام المتبادل للسلامة الإقليمية وحرمة الحدود الوطنية ، وينبغي عدم السماح لأي بلد بأن يغزو أراضي البلدان الأخرى أو يضمها . وينبغي حل المنازعات بين الدول بطريقة معقولة باستخدام الوسائل السلمية بدلا من استخدام القوة أو التهديد باستخدامها .

ونرى أيضا أن النظام الدولي الجديد ينبغي أن يكفل الأمن الدولي العام . وبالتالي ، يجب الامتنثال للمبادئ التالية : إن أمن جميع المناطق - في الشرق أو الغرب أو الشمال أو الجنوب - له نفس القيمة وينبغي معاملته كذلك . وأن أمن جميع الدول - كبيرة كانت أم صغيرة ، قوية أم ضعيفة ، غنية أم فقيرة - له نفس الأهمية . وأن الممارسات مثل صول الكبير على الصغير ، وتأمر القوي على الضعيف ، واضطهاد الغني للفقير ، ينبغي رفضها فعليا . وكل بلد عضو ذي سيادة

في المجتمع الدولي يحق له المشاركة في مناقشة الشؤون الدولية وتسويتها على قدم المساواة . وكل دولة لها الحق في أن تختار ، بحرية ، أنظمتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وطريق تنميتها في ضوء ظروفها الوطنية الخاصة . ولا ينبغي لأي بلد أن يفرض قيمه أو أيديولوجيته أو أسلوب تنميته على البلدان الأخرى .

إن مثل هذا النظام الدولي الجديد يتطابق دون شك مع المصالح الأساسية لشعوب جميع البلدان . وتود الصين أن تعمل مع الدول الأعضاء الأخرى وأن تسهم بنصيبها في إقامة نظام دولي جديد .

إن وقف سباق التسلح وتحقيق نزع ملاح فعال عنصران هامين في السعي إلى إقامة نظام دولي جديد . وما برحت الصين تنتهج سياسة خارجية مستقلة قائمة على السلم وقد بذلت جهودا دؤوبة لصيانة السلم والأمن العالميين . وقد عارضت الصين دوما سباق التسلح ونادت بفرض حظر كامل على الأسلحة النووية والفضائية والكيميائية والبيولوجية وتدميرها الكامل ، وبمنع إجراء بحوث على أية أنماط جديدة من أسلحة التدمير الشامل وتطويرها . ونؤيد أيضا إجراء تخفيضات جذرية على الأسلحة التقليدية . وقد اتبعت الصين موقفا بناء بشأن مسألة تحديد الأسلحة ونزع السلاح واتخذت ، بمبادرة منها ، سلسلة من الإجراءات العملية .

تولي الحكومة الصينية دائما أهمية كبرى لتعزيز نزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية وتكرس جهودها من أجل ذلك ولم تتحاشى أبدا مسؤولياتها . وفي نفس اليوم الذي امتلكت الصين فيه الأسلحة النووية ، أعلنت رسميا أنها لن تكون في أي وقت من الأوقات وتحت أية ظروف البادئة باستخدام الأسلحة النووية ، وأنها لن تستخدمها أو تهدد باستخدامها ضد دول غير مالكة للأسلحة النووية ومناطق خالية من الأسلحة النووية .

وتأمل الصين في أن تعلن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إعلانا رسميا أنها تتعهد بنفس الالتزام دون قيد أو شرط . وتقتصر الصين إبرام اتفاقية دولية بشأن عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وإبرام صكوك قانونية دولية بشأن عدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية ومناطق خالية من الأسلحة النووية . ونأمل في أن يتلقى اقتراح الصين ردا إيجابيا .

ويؤكد إعلان التسمينات العقد الثالث لنزع السلاح أن نزع السلاح النووي لا يزال يحظى بأكبر قدر من الأولوية وأننا ينبغي أن نواصل العمل بمهمة عاجلة من أجل خفض المبكر في الأسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف . وفي القرار ٥٨/٤٥ دال ، الذي اتخذ بتوافق الآراء في الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة ،حثت الجمعية العامة البلدان المالكة لأكبر ترسانات نووية على مواصلة تحمل مسؤولياتها الخاصة بالبدء في وقف التجارب على الأسلحة النووية ، ووقف إنتاجها ووزعها والتخفيض الجذري في وقت مبكر لجميع أنواع الأسلحة النووية التي تزعمها . ومن شأن ذلك أن يوجد الظروف لعقد مؤتمر دولي تمثيلي واسع النطاق بشأن نزع السلاح النووي بمشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية .

وقد وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، منذ ثلاثة أشهر ، معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) . ومؤخرا أعلن رئيسا الدولتين بعض التدابير والمقترحات الإيجابية المتعلقة بالخفض والحد والتحديد من الأسلحة النووية . وهذه خطوات جديدة صوب

الوفاء بالمتطلبات الواردة في قرار الجمعية العامة . وهذا حدث نرحب به ونأمل في أن تنفذ هذه التدابير في أسرع وقت ممكن مع التعجيل بعملية تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي .

تنتهج الحكومة الصينية من أجل صيانة السلم العالمي والاستقرار والأمن الدوليين سياسة ثابتة تتمثل في عدم تأييد أو عدم تشجيع انتشار الأسلحة النووية أو عدم الاشتراك في ذلك الانتشار وفي عدم مساعدة بلدان أخرى على تطوير أسلحة نووية . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، حضرت الصين المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصفة مراقبة . وفي آب/أغسطس الماضي ، أعلنت الحكومة الصينية قرارها من حيث المبدأ بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

تتبع الحكومة الصينية دائما سياسة إيجابية وحكيمة ومسؤولة في التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . والصين بوصفها عضوة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية تلتزم التزاما صارما بنظام الوكالة . وتطالب الصين الدول التي تتلقى مواد نووية منها بأن تقدم ضمانات بأن المواد النووية المصدرة إليها من الصين لن تستخدم إلا في الأغراض السلمية . وقد وقعت الصين اتفاقا مع الوكالة بموجبها توضع طوعيا بعض منشآتها النووية تحت نظام ضمانات الوكالة . والصين إذ تفعل ذلك إنما تكون قد قدمت إسهاما إيجابيا في منع الانتشار النووي .

لقد آيدت الصين دائما إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم بواسطة البلدان المعنية في مختلف المناطق على أساس اتفاقها من خلال المفاوضات . ونرى أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تحترم مركز المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتؤدي التزاماتها تبعاً لذلك ، لأن هذا يمثل إجراء فعالاً يسهم في أمن واستقرار جميع المناطق ويميز نزع السلاح النووي . وعلى أساس هذا الموقف المبدئي ، وقعت الصين وصدقت على البروتوكولات الإضافية اللازمة بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

ومعاهدة اعتبار جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية وتؤيد الاقتراحات بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في افريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا وشبه جزيرة كوريا والمناطق الأخرى .

وقد أشير في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة أثناء دورتها الأخيرة الى : "ضرورة تناول الجانب النوعي لسباق التسلح مع جانبه الكمي" . (القرار ٥٨/٤٥ دال ، الفقرة ١٠) . ويعتبر اتخاذ القرار ٥٥/٤٥ ألف مؤشرا على أن مسألة وقف سباق التسلح ومنع امتداده الى الفضاء الخارجي قد وضعت على جدول أعمال نزع السلاح كموضوع ذي أولوية . وترى الصين أنه ينبغي أن يكون هناك حظر كامل على جميع أسلحة التدمير الشامل ، بما فيها أية أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل . وتؤيد الصين المفاوضات المبكرة وإبرام اتفاق دولي بشأن حظر كامل على أسلحة الفضاء الخارجي حتى يستخدم الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية البحتة لمنفعة البشرية .

وكانت وجهة نظر الصين دائما أنه مما يعتبر عاجلا أيضا أن يتم خفض جذري في الأسلحة التقليدية جنبا الى جنب مع الجهود النشطة لتعزيز نزع السلاح النووي . ونرحب بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، تلك المنطقة التي يتواجد فيها أكبر تركيز من الأسلحة في العالم . ونأمل في ألا تنقل القوات المسلحة والأسلحة والمعدات التي تخفف في منطقة من المناطق الى منطقة أخرى ، وأن أي اتفاق شائلي أو متعدد الأطراف بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح ينبغي أن يسهم في صيانة السلم والأمن في جميع الدول والمناطق . لقد حان الوقت لإجراء التخفيضات الجذرية والانسحاب الكامل لجميع القوات العسكرية الموزعة في أراض أجنبية ولتفكيك القواعد العسكرية الأجنبية .

ويسعدنا أن نشير الى أن المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية الذي عقد مؤخرا في جنيف قد حقق نجاحا ، وسيساعد الإعلان الختامي المعتمد في المؤتمر على مزيد من تعزيز فعالية الاتفاقية . وفي الوقت الراهن ، تجرى المفاوضات بشأن اتفاقية خاصة بالحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة

الكيميائية بسرعة وعمق . وبفضل الجهود المشتركة لبعض الدول الاعضاء والدول غير الاعضاء ، أحرز تقدم ملحوظ في المفاوضات ، رغم أنه لا تزال بعض الخلافات والصعوبات قائمة .

إن الصين دولة لا تمتلك أسلحة كيميائية وقد كانت ضحية للأسلحة الكيميائية في الماضي . وقد وقفنا دائما الى جانب الحظر الكامل والتدمير الشامل لجميع الأسلحة الكيميائية والتحقيق المبكر لهدف عالم خال من الأسلحة الكيميائية . والحكومة الصينية تولي أهمية كبرى للمفاوضات الخاصة باتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية وقد شاركت بنشاط فيها وطرحت سلسلة من المقترحات البناءة .

وتجري مفاوضات متعمقة في مؤتمر نزع السلاح بشأن مسائل هامة مثل التفتيش بناء على تحد ، وفتحيش الصناعات الكيميائية المدنية ، وتنظيم الأمور المتعلقة بالاتفاقية ، والأسلحة الكيميائية غير المستعملة وتقديم المساعدة للدول الأطراف التي تتعرض لتهديد بالأسلحة الكيميائية . وهناك حاجة الى أن نوضح أن حكومة الصين ، مثلها مثل كثير من الحكومات الأخرى ، تؤكد أيضا ، في جملة أمور ، أهمية وعجالة حل منصف لمسألة الأسلحة الكيميائية غير المستعملة . ونحن مستعدون للتعجيل ، مع الأطراف الأخرى ، بالمفاوضات بروح جادة ، ومسؤولة وعملية من أجل الإبرام المبكر للاتفاقية . ومتواصل الصين ، كما كان الحال دائما ، تقديم إسهامها في الإبرام المبكر لاتفاقية عالمية بشأن الحظر الكامل والتدمير الشامل لجميع الأسلحة الكيميائية .

وينبغي أيضا أن تولي هذه اللجنة الاهتمام الكافي للحد من التجارة الدولية في الأسلحة وزيادة الوضوح والشفافية في المسائل العسكرية وتجارة الأسلحة ، بغية بناء الثقة المتبادلة وتعزيز الأمن المشترك .

وإذ نتناول هذه المسائل ، نرى أنه ينبغي النظر فيها سوية مع الجوانب الأخرى لنزع السلاح والأمن . وفي هذا الصدد لا بد من التقيد بصرامة بنفس المبدأ المتمثل في النهج المنصف والمعقول والشامل والمتوازن . وينبغي لأكبر البلدان المصدرة للأسلحة أن تلعب دوراً رئيسياً في اعتماد تدابير فعالة وتدابير تتعلق بضبط النفس ، وأن تخفض بدرجة كبيرة من صادراتها للأسلحة . وينبغي منع انتهاك سيادة البلدان الأخرى أو التدخل في شؤونها الداخلية أو تأييد الأنشطة الانفصالية عن طريق مبيعات الأسلحة . أن التدابير ذات الصلة ينبغي أن تخدم بحق مصالح الأمن والاستقرار في جميع البلدان والمناطق وفي العالم بأسره .

إن الصين تعلق أهمية على نزع السلاح الإقليمي ، وما برحت تصر على أنه ينبغي لعمليات نزع السلاح على الصعيدين الثنائي والإقليمي والصعيد المتعدد الأطراف أن يكمل أحدهما الآخر . ونعتقد أن اشتراك البلدان في الأنشطة السلمية الرامية إلى تحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي ونزع السلاح في ظل الظروف المعينة لمنطقتها سيعزز من السلم والتنمية في المنطقة . وكما ورد في القرار ٥٨/٤٥ جيم الذي اتخذ بتوافق الآراء أن التركيز في نزع السلاح الإقليمي ينصب على المناطق التي لديها تركيزات كبيرة من الأسلحة .

إننا نعيش في عالم منوع تتفاوت فيه خلفيات التنمية التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية من منطقة إلى أخرى . إن ترتيبات نزع السلاح في مختلف المناطق ينبغي أن تتماشى مع الظروف الخاصة للمناطق المعنية بدلا من اعتماد صيغة واحدة .

وترى الصين أنه ينبغي أن يقتصر استخدام القوات العسكرية في جميع البلدان على الدفاع عن النفس وأنه لا ينبغي للبلدان أن تسعى إلى الحصول على أسلحة تتجاوز احتياجاتها الدفاعية المعقولة . ونؤيد الاقتراح بإنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط ، كذلك نؤيد تحقيق هدف تحديد الأسلحة في الشرق الأوسط عن طريق المشاورات والمفاوضات بين البلدان المعنية على قدم المساواة استنادا

الى المبدأ المتمثل في النهج الشامل والمتوازن ليتسنى بذلك إحلال السلام العادل والدائم في المنطقة . ويجب احترام آراء ومقترحات مختلف البلدان في المنطقة وإمارتها الاهتمام الواجب . وتجب الحيلولة دون قيام حفنة من البلدان باحتكار المسائل وفرض وجهات نظرها على الآخرين . إن تحديد الأسلحة في الشرق الأوسط ينبغي أن يرتبط بعملية السلام في الشرق الأوسط . ويتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بدورها المشروع بالكامل ، وينبغي أن تعقد ، إذا دعت الضرورة الى ذلك ، مؤتمرا بشأن تحديد الأسلحة في الشرق الأوسط بمشاركة جميع البلدان المعنية .

إن المهمة شاقة والطريق طويل بالنسبة للشعوب التي تناضل في جميع أرجاء العالم من أجل حماية السلم والأمن وإقامة النظام الدولي الجديد . ويواجه العالم تحديات جديدة وفرصا جديدة وآمالا جديدة . وسيشترك الوفد الصيني في عمل اللجنة الأولى بطريقة جادة وتتسم بالتعاون البناء . وسنؤيد بقوة جميع الخطوات والمقترحات والتوصيات التي تخدم السلم والأمن ونزع السلاح والتي ترمي الى إقامة نظام دولي جديد عادل ومتكافئ . إننا على استعداد للإسهام ، بمشاركة الوفود الأخرى ، في إنجاح عمل اللجنة وفي تحقيق تقدم جديد نحو تعزيز الأمن ونزع السلاح .

السيد توث (هنغارييا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ،

أود أولا أن أهنئكم أحر تهنئة على انتخابكم لهذا المنصب الهام ، وهو رئاسة اللجنة الأولى ، وأن أقدم لكم تعاون وفدي معكم في اضطلاعكم بولاياتكم الحافلة بالتحديات .

إن مسألة حظر شن هجمات على المرافق النووية ما برحت موضوع دراسة جادة وتحظى بدرجة كبيرة من الاهتمام في العديد من المحافل المتعددة الاطراف . إن هذه المشكلة تحتل مكانا دائما على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وقد نوقشت أيضا في إطار المؤتمرات الاستعراضية للدول الاطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمؤتمرات العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبالطبع ، هنا في اللجنة الأولى . ومن المعروف عموما الآن أن الهجوم المسلح على المرافق النووية يمكن أن يؤدي الى تسرب كبير للمواد الإشعاعية . إن آثار هذا التسرب التي أثبتتها

بشكل أليم حادث تشيرنوبيل لن تؤذي المنطقة المجاورة مباشرة والبلد الذي كان الضحية الأولى له فحسب ، بل أن البلدان المجاورة والبعيدة يمكن أن تصبح عرضة للخطر من جراء التلوث النووي أيضا .

ومما يبعث على الاستغراب أن ذلك الاعتراف والوقت والاهتمام الكبيرين المخصصين لهذه المسألة لم تحقق منجزات ملموسة . وبعد سنوات طويلة من المفاوضات لا يوجد بصيص أمل بعد . إن الركود والعجز في هذا الميدان ملفتان للانتباه الأكبر بالمقارنة بما اتسمت به أوساط الطاقة النووية الدولية من مرونة واستجابة سريعة فيما يتعلق بحادثة تشيرنوبيل في صياغة الاتفاقيات الخاصة بالإخطار المبكر عند وقوع حادث نووي وبتقديم المساعدة في حالة أي طارئ نووي .

ولكن برزت بعض العناصر الإيجابية في أعقاب جهودنا المشتركة . إن الوفود في مؤتمر نزع السلاح وفي غيره من المحافل قد شهدت مولد عدد من الأفكار البناءة التي توفر أساسا مفيدا للمزيد من المفاوضات . كذلك مما تجدر ملاحظته أن البروتوكولين الإضافيين لاتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩ ينصان بالفعل على توفير حماية محدودة للأعمال والمنشآت التي تحتوي على مواد خطيرة ، بما في ذلك محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية . وهكذا فإننا في هذه المرحلة لا نحتاج إلى نهج مفتوح ولكن إلى تحليل كامل للحالة ومزيد من الاحتياجات من وجهات النظر السياسية والتقنية والقانونية والعملية .

ومن الواضح أن مشكلة حظر هجن هجمات على المرافق النووية هي في المقام الأول موضوع يتعلق بمنع القرار السياسي . إن أحداث العام الماضي قد أثرت يقينا في المناخ السياسي للمفاوضات . وربما كان البعض منها غير مؤات ، ولكن إذا ما أخذنا في الاعتبار معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، وإعلان باريس ومعاهدة محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية ، والمبادرات الأخيرة الرامية إلى إجراء تخفيضات كبيرة في الترسانات النووية والاتجاه المستمر نحو التعاون بين المتنافسين سياسيا وعسكريا لوجدنا أن الصورة العامة إيجابية بشكل واضح .

وفي الوقت نفسه أن المناخ السياسي العام المؤاتي لا يكفي في حد ذاته لحل المشاكل التي تواجهها . إن الأساس الذي يركز عليه أي حظر لا بد أن يكون مجالا واضحا ومجديا من الناحية السياسية وقابلا للتطبيق من الناحية العملية . ولا بد لنا أن نسلّم صراحة بأن مؤتمر نزع السلاح لم ينجح حتى الآن في مساعيه لرسم هذا المجال . وإذا ما ألقينا نظرة أعمق على هذه المشكلة لخلصنا الى نتيجة مؤداها أن الحظر ينبغي أن يكون عالميا حتى يكون فعالا . ومهما يكن من أمر ، يبدو أن المجال الواسع تماما الذي يضم جميع المرافق النووية قد اتضح فشله في الوفاء بأي من المتطلبات .

إن مسألة حظر شن هجمات على المرافق النووية قد حظيت أيضا باهتمام كبير في إطار عملية متابعة معاهدة عدم الانتشار . وحتى إزاء هذه الخلفية لا بد أن تظل النتائج التي توصلت إليها اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة ، ونظام الضمانات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، مع إدخال التحسينات الضرورية عليه ، تمثل أفضل الضمانات على مصداقية الاستخدام السلمي للطاقة النووية . وفي هذا المدد ، اسحوا لي أن أذكر بأن مسألة حظر شن هجمات على المرافق النووية قد نوقشت باستفاضة في المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار وحظيت بتوافق الآراء في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر .

يجب ألا يعتبر حظر قانوني موثوق به لشن الهجمات دعماً نهائية لتماسك نظام عدم الانتشار النووي . وفي الوقت نفسه ، يجب أن يكون من الواضح للدول الأطراف وغير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن البلدان التي تنبذ بجلاء الخيار النووي من خلال المراعاة الكاملة لالتزاماتها بعدم الانتشار وبصفة خاصة عن طريق نظام قوي وصارم للضمانات هي في نهاية المطاف وحدها التي ستبقى قادرة على المطالبة المبررة سياسياً وقانونياً بحماية منشآتها .

ثمة نهج مقترح لحل المسألة يتمثل في ضرورة أن يشمل الحظر الهجمات على منشآت نووية لها القدرة على إحداث تدمير شامل . وهذا النهج لا يشير مشاكل عالمية ويمكن أن يتسق مع مطلب قابلية التطبيق العملية بسبب العدد المحدود لهذه المنشآت . وبطبيعة الحال ، هناك عدد من المسائل الأساسية المتعلقة بهذا النمط من التفكير لا تزال تنتظر الحل . ومن أهم هذه المسائل كيفية تعريف عبارة "التدمير الشامل" . ونحن بحاجة إلى قدر كبير من العمل الفني الذي يتسم بالخبرة . كما أننا بحاجة إلى صورة أوضح لما يمكن أن يحدث حقاً ، بالمعنى المحدد للكلمة ، إذا ما وقع هجوم على إحدى المنشآت النووية . ومن الضروري إجراء مزيد من الدراسات حول سمات التلوث الإشعاعي الممكن الذي ينجم عن مثل هذه الهجمات . ولا بد من إيلاء الاهتمام لمهمة تحليل الآثار الطويلة المدى والقصيرة المدى للإشعاعات على البشر أيضاً . إن تعريفنا مقبولاً أخلاقياً وعملياً لمصطلح "التدمير الشامل" لا يمكن أن يماغ إلا في ضوء النتائج التي سيتمخض عنها عمل الخبراء هذا .

أخيراً ، اسمحوا لي بأن أتطرق بإيجاز إلى مسألة المحفل المختص لإعداد اتفاق بشأن حظر الهجمات على المنشآت النووية . وفي هذا الصدد ، لا يمكن أن تنكر أهمية مؤتمر نزع السلاح . وقد أشرت آنفاً إلى أن المفاوضات الجارية في إطار مؤتمر نزع السلاح قد طرحت أفكاراً عديدة مفيدة ومشجعة . ولكن ، لسوء الحظ ، يبدو أن من طبيعة مؤتمر نزع السلاح ألا تؤدي فيه حتى أكثر الأفكار تبشيراً بالخير إلى حلول بتوافق الآراء بشأن المسائل الأساسية . فضلاً عن ذلك ، من المعروف تماماً أن بعض الدول

لا تشاطر الرأي في أن مشكلة حظر الهجمات هي مشكلة ذات علاقة بنزع السلاح ، وإنما تعتبرها مسألة لها علاقة بالقانون الانساني . وفي هذا المدد ، فقد يتيح المؤتمر العام السادس والعشرون المقبل للجنة الصليب الاحمر الدولية في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ومطلع كانون الأول/ديسمبر من هذا العام فرصة طيبة لمعالجة المشكلة في بيئة مختلفة . وعلى الرغم من أننا لا نزال مقتنعين بأن الحل الأمثل ينطوي على عقد مؤتمر دبلوماسي مستقل ، فإن مشاركة لجنة الصليب الاحمر الدولية يمكن أن يخدم حقا مصالح نهج أخرى وخاصة عن طريق الاستفادة بخبرة اللجنة في توفير اطار لعمل الخبراء . وفي ضوء ذلك ، يبدو أنه من المستصوب ألا نتابع القرار ذا الصلة المتخذ بشأن حظر الهجمات على المنشآت النووية حتى العام المقبل أي في الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة . ونأمل أن ذلك سيتمكن الجميع من مراعاة التطورات الجديدة والايجابية التي طال انتظارها .

السيد النعمة (قطر) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن

أقدم اليكم باسم وفد بلادي عبارات التهنئة على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة . وانسي لعلى ثقة كبيرة من أننا بقيادتكم الحكيمة ، وبما حباكم الله به من خبرة واسعة في الشؤون الدولية ، ستمكن من تبادل الرأي ومن استعراض المسائل المتعلقة بشؤون الأمن الدولي ونزع السلاح مما سيعيننا على الوصول الى الغايات المنشودة .

كما أنه لا يغوتني أن أهنيء نائبي الرئيس والمقرر على انتخابهما للمشاركة في قيادة أعمال اللجنة .

إن الجو السياسي الذي تعمل فيه لجنتنا يشهد مزيدا من المفاء في العلاقات الدولية ، وانقشاعا لتلكم السحب الجهماء التي خيمت على ذلك الجو طوال سني الحرب الباردة . لقد أضحى بمقدورنا أن نرى بزوغ فجر الوثام والسلام في العلاقات الدولية إذ حل التعاون والتفاهم واحترام حقوق الشعوب محل المجابهات والتهديدات والنزاعات التي كانت تعرّض للخطر السلم والأمن الدوليين . وحيث كان الخطر النووي مسلطا على رؤوس الناس قاطبة ، بما يحمله ذلك الخطر من أرزاء وخطوب ، اننا ننظر بعين التفاؤل

والارتياح للاتفاق الذي توصل اليه الرئيسان بوش وغورباتشوف بإزالة الصواريخ النووية القصيرة المدى - ذلك الاتفاق الذي جاء مكملًا لاتفاق ازالة الصواريخ النووية المتوسطة المدى ، الذي كان بداية الانفراج في العلاقات الدولية ، والذي شهد تغيرا جذريا في وضع مجتمعات ودول أوروبية عديدة حققت فيه تلك المجتمعات والدول مسيرة لا قبَل للتاريخ الحديث بها ، تمت في جو سلمي يختلف كل الاختلاف عن التغييرات التي جاءت في ما مضى من السنين نتيجة حروب دموية أضحت كواهل البشرية بما قدمته من قرابين من الضحايا وأعباء المال وإهدار الطاقات المذخورة للبشرية .

أراني لا على خطل اذا قلت ان تلك المسيرة لم تبلغ بعد منتهاها ، بل أعتقد أننا في صدد تطورات ايجابية مقبلة ستؤدي بنا شطر عالم أفضل يسوده السلم وتسيطر عليه الطمأنينية ، وتتاح في جُوه وجنباته الرحبة الملائمة فرص إزالة بُؤر التوتر وحل النزاعات ، تلك التي لا يزال أوارها مشتعلًا في أرجاء عديدة من العالم .

إنه لمن الجدير بالذكر أن لاحظنا أن الاتفاقات التي تم اعلانها لا تقضي القضاء التام على عدد من المشاكل ولا تؤدي الى انطفاء نار النزاعات التي لا تزال تهدد عددا من المناطق في العالم . وقد كان الإعراب عن هذا الشعور جليا وواضحا في المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز الذي انعقد منذ فينة في غانا ، حيث كان التحذير جليا من الاستسلام للتفاؤل وتناسي المشاكل التي لا تزال تنتظر حلا جذريا اذا لم يظهر الى عالم الواقع والحقيقة ، فإنه سيؤدي الى عكس ما نسعى اليه في هذه اللجنة من تخفيض السلاح ونزعه كليا في نهاية الامر .

إن جو التعاون والتفاهم الذي نعيش فيه ليعتد لنا المجال لمواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وإنه لا بد من الانتقال من مرحلة التقلص المستمر والمتزايد في الاخطار المهددة للامن والسلم الدوليين . الى مرحلة جديدة من الثقة المتبادلة التي تسمح باتخاذ تدابير انفرادية أو تكميلية دون سابق اتفاق أو مفاوضة ، مما يسهل توطيد نوع جديد من الاستقرار والامن في اطار نظام أممي عالمي جديد .

اننا إذ نشهد هذا التطور النووي نرى أنه لا بد من متابعة الالتفات والدعوة الى الاستمرار في تخفيض السلاح النووي ، وتغيير مفهوم جعل السلاح والتسلح دعامة الامن ، وتعزيز الاتجاه البارز نحو تخفيض السلاح النووي . إن اتفاق الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على تخفيض مستوى سلاحهما النووي أمر يدعو الى الارتياح بيد أنه لا يغني عن ضرورة الاهتمام بنواح أخرى هامة في نزع ذلك السلاح ، لا سيما في اطار لجنة نزع السلاح في جنيف وفي اطار نظام الحد من انتشار الأسلحة النووية في اطار معاهدة عدم الانتشار ، وأنه لمن دواعي الارتياح أن نسمع أن اثنتين من الدول النووية هما فرنسا والصين قد أعلنتا عن النية للانضمام الى معاهدة عدم الانتشار ، مما يؤدي الى اكتمال نصاب انتماء الدول النووية المعروفة الى تلك المعاهدة ، وهذا ، بطبيعة الحال ، يعزز نظام عدم الانتشار ، بيد أنه يبرز الحاجة الى معالجة النقص في ذلك

النظام ، فهناك عدم التزام بأحكام معاهدة عدم الانتشار ، عن طريق وفاء الدول الكبرى بالتزاماتها المترتبة عليها في تلك المعاهدة .

اننا من أولئك الدعاة الذين يدعون ليس فقط الى تخفيض الاسلحة النووية بل
اننا من دعاة الفائها كلياً لكي يزول الخطر النووي من الوجود . واننا على يقين ،
في اعتقادنا ، أن ذلك يستدعي المتابعة والمشاركة في الجهود المبذولة في مؤتمر نزع
السلح في جنيف لمعالجة تلحم النواحي المتعددة من التسليح النووي ، كوقف التجارب
النووية وإيجاد ترتيبات فعالة تضمن أمن الدول اللانووية من استعمال أو التهديد
باستعمال السلح النووي ضدها ، ومتابعة التفاوض المتعدد الاطراف حول نزع السلح
النووي .

لقد أيدنا فيما مضى من السنين انشاء مناطق خالية من السلح النووي ، في عدد
من المناطق التي جرت اقتراحات بشأنها بما في ذلك انشاء منطقة خالية من الاسلحة
النووية في منطقة الشرق الاوسط ، وإنشاء مثل هذه المنطقة لا يزال من الضرورات
الملحة لاستقرار المنطقة وأمنها ، وخصوصاً أن اسرائيل لا تزال حتى الآن تمتنع عن
الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار وترفض اخضاع كل مرافقها لنظام التفتيش الدولي
برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية في وقت يقوى فيه الاتجاه نحو الانضمام الى
تلك المعاهدة . واننا إذ نعتقد أن على المجتمع الدولي واجباً في ألا يبالغ جهداً
لاتخاذ الترتيبات اللازمة لإنشاء تلك المنطقة مساهمة من ذلك المجتمع الاممي في تعزيز
أمن منطقتنا وإزالة الاخطار النووية منها . وفي هذا الصدد لا بد من الاشارة الى أن
التطورات الاخيرة المتعلقة بعقد مؤتمر السلام في الشرق الاوسط في آخر هذا الشهر في
مدريد تدفعنا الى التفاؤل بأن ينعكس هذا المؤتمر على أمن المنطقة ، مما يؤدي الى
تعزيز فرص انشاء تلك المنطقة واكتمال نصاب الانتماء على معاهدة عدم الانتشار وزوال
الخطر النووي عن المنطقة .

إنه لمن الجدير بالذكر أن الخطر على المنطقة لا تأتي ولا يتأتى فقط من السلاح النووي بل ومن الأسلحة الكيميائية التي زاد انتشارها مؤخرًا . أننا نشيد بالتقدم الذي تحقق في مفاوضات مؤتمر نزع السلاح في جنيف حول التوصل الى اتفاق حظر الأسلحة الكيميائية وأننا لندرجو آمليين أن يستمر بهذا الجهود للتوصل الى اتفاق حول موضوع التحقق الذي يعتبر عنصرا أساسيا في اتفاق الحظر المذكور ، كما أننا نعرب عن ارتياحنا لقرب الانتهاء من التفاوض على ذلك الاتفاق ، بعد أن حدد عام ١٩٩٢ موعدا لذلك .

إن الاهتمام بنزع السلاح التقليدي لجدير وحري بالتأييد لأن ثمانين بالمائة من النفقات المخصصة للتسلح التي تجاوزت الألف مليار دولار . تصرف على الأسلحة التقليدية ، ولذلك فإننا نؤيد تخفيض السلاح التقليدي على ألا يتنافى مع متطلبات أمن الدول من الدفاع المشروع عن النفس وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، وعملا بأحكام الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة .

إننا إذ نرحب مبدئيا بالدراسة التي وضعها الأمين العام تنفيذا لطلب الجمعية العامة عن وسائل وطرق تعزيز الشفافية في عمليات النقل الدولي للأسلحة التقليدية ، نرى أن مشروع القرار المقدم من الدول الغربية واليابان لفتح سجل في الأمم المتحدة لتدوين عمليات نقل الأسلحة التقليدية لا يزال موضع الدرس والتنسيق بين المجموعات المختلفة والمتباينة ، وإننا لندرجو أن يأتي النص النهائي متفقا مع أهداف شمولية ذلك السجل ومبدأ الشفافية وعدم التمييز ، لكي يحقق مصلحة الجميع ، ويؤدي إلى تخفيض حقيقي في الأسلحة التقليدية ، كما أنه سيؤدي إلى تخفيض الموارد الطائلة المخصصة لها . مما سيقودنا بلا ريب إلى ركن أساسي في عمليات نزع السلاح كلها وهي العلاقة بين نزع السلاح والتنمية لأن عمليات التنمية وخصوصا في البلدان النامية لا يمكن أن تسير في مجراها الطبيعي إذا لم تتوفر تلك الموارد اللازمة لها عن طريق الافراج عن الأموال التي يتطلبها سباق التسلح .

إن التغييرات الطارئة على الظروف الدولية وبزوغ فجر نظام عالمي جديد ، تغيرت فيه مفاهيم الأمن ، تفرض علينا تحديات لا بد من التصدي لها . وإننا نرى أن مبدأ التعددية في معالجة المشاكل الدولية المتمثل بشكل رئيسي بارز في منظمة الأمم المتحدة ، لهو خير طريق لمشاركة كل دول العالم قاطبة في معالجة المشاكل الدولية ، مما يؤكد الديمقراطية الدولية ويحقق آماني الشعوب بالمساهمة في بناء عالم أفضل تتلألأ على جنباته أنوار السعد والرخاء والنعماء . إن لمنظمة الأمم المتحدة دورا رئيسيا فعلا في تحقيق هذه الغاية ولذلك فإننا نؤيد كل التأييد ذلك الجهد ونقدمه بكل قوة .

السيد زهران (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ،

اسمحوا لي في البداية أن أنقل اليكم تهانئ وفد مصر بمناسبة توليكم رئاسة اللجنة الأولى . إن خبرتكم الدبلوماسية والسياسية الواسعة وقدراتكم الشخصية المعروفة ستسهم دون شك بشكل فعال للغاية في نجاح أعمال هذه الدورة للجنة . وأود أيضا أن أقدم تهانئي الى سائر أعضاء مكتب اللجنة بمناسبة انتخابهم وأتمنى لك ولهم كل النجاح .

يود وفد بلادي أن ينتهز هذه الفرصة ليعرب عن تقديره للجهود والأعمال التحضيرية الممتازة لمداولاتنا في اللجنة الأولى وهي الجهود والأعمال التي قام بها السيد ياسوهي أكاشي ، وكيل الأمين العام ، وإدارة شؤون نزع السلاح تحت قيادته النشطة ، وأهنئه على بيانه .

خلال المناقشة العامة في العام الماضي ، أعربت الغالبية العظمى للدول الأعضاء عن تفاؤلها فيما يتعلق بالتطورات المشيرة التي وقعت في العلاقات الدولية ، وقد نظر الى هذه التطورات باعتبارها أفاقا تبشر بالخير لإنهاء فصل مؤلم من تاريخ البشرية انشغل فيه العالم بالواجهة والنزاع المدمر .

ومما يبعث على السرور الكبير أن نلاحظ ، ونحن نجتمع هنا اليوم ، تدعيم هذه العملية الطيبة وتزايد تقدمها ، وخصوصا في ضوء تبدي هذه الروح الجديدة في التقدم الكبير المحرز على الطريق المؤدي الى تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل ، وبالتالي تمهيد الطريق لتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز الجهود المبذولة لتحسين رفاه البشرية .

إن مصر ترحب ترحيبا حارا بالتأكيد الذي يولي حاليا لموضوع نزع السلاح بشكل عام ونزع السلاح النووي بشكل خاص ، الذي اكتسب زخما في أعقاب تحسين العلاقات الشائبة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي .

إن التوقيع مؤخرا في نهاية تموز/يوليه ١٩٩١ على اتفاق محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية ، الذي التزمت فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بإجراء تخفيضات

كبيرة في أملحتهما النووية الاستراتيجية الطويلة المدى والعابرة للقارات ، يزيد من تعزيز عملية نزع السلاح النووي . وهذا الاتفاق - جنباً الى جنب مع معاهدة ازالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى (معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى) - يدل مرة أخرى على أنه اذا وُجّهت الارادة السياسية الى القضاء على العقبات الطويلة الاجل ، فإنه يمكن تحقيق الكثير . اننا نرحب بهذين الاتفاقين الهامين باعتبارهما خطوتين اضافيتين على الطريق الشاق نحو تحقيق الهدف النهائي ، هدف نزع السلاح العام الكامل الذي نصبو اليه .

وفي هذا السياق نفسه ، نشني بشدة على مبادرة الرئيس بوش التي أعلنها في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، ورد الفعل الايجابي الذي لقيته هذه المبادرة في الاتحاد السوفياتي في شكل اقتراحات قدمها الرئيس غورباتشوف بشأن نزع السلاح . ولأول مرة منذ عقود نبدأ في سماع أنباء عن سباق وشيك ، وإن كان تدريجياً ، نحو نزع السلاح ، وفي اتجاه مضاد لسباق التسلح . وهكذا ، فإننا نتجه الى عصر ثقة متبادلة تعتمد فيه تدابير نزع سلاح انفرادية وتكميلية دون مشاورات أو مفاوضات سابقة . ونأمل في أن يصبح هذا الاتجاه عالمياً .

كما يفتنم وفد مصر هذه الفرصة لكي يرحب بقرار منظمة حلف شمال الاطلسي (ناتو) المعلن في ١٧ تشرين الاول/اكتوبر بإجراء تخفيضات كبيرة في الترسانة النووية للحلف الغربي في أوروبا يشمل تخفيض الرؤوس الحربية ب ٧٠٠ رأس حربي اضافي وتدمير ٥٠ في المائة من القنابل النووية المخزونة بأوروبا لإمكانية الاستخدام على متن طائرات الحلفاء .

هذه المواقف والمبادرات الجديدة المتعلقة بوسائل تحقيق الأمن الجماعي وأمن كل دولة على حدة ينبغي أن تزدهر وتترسخ جذورها . ومن الضروري التأكيد على أنه لا يمكن تحقيق القضاء على التهديد المستمر الموجه للعالم كله من جراء المخزونات الحالية من الأسلحة النووية والتحسينات المستمرة لها إلا عن طريق تضافر جهود المجتمع الدولي ومشاركة وإسهام جميع دوله على أساس المساواة .

إن التزام مصر بأهداف ومقاصد نزع السلاح معروف للجميع . ومافتننا نؤكد في كل مناسبة على أن نزع السلاح النووي ينبغي أن يحتل بالضرورة الأولوية الأولى في جدول أعمال نزع السلاح الدولي . ونحن عازمون عزما قويا على تحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء على تهديد الأسلحة النووية فهو لا يزال يعرض للخطر الوجود البشري ذاته .

وعلى الرغم من أن المسؤولية الأساسية عن نزع السلاح النووي الدولي يجب أن تبقى على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ينبغي التأكيد على أهمية النهج المتعدد الأطراف في معالجة مسائل نزع السلاح . ولما كان جميع أعضاء المجتمع الدولي يتشاطرون المخاطر والاضطراب الناجمة عن استمرار الترسانات الحالية عند مستواها الحالي فمن الواضح ومما له ما يبرره أن يشتركوا جميعا في العملية اللازمة للقضاء الكامل على هذه المخاطر والاضطراب .

وفي الوقت ذاته ، في رأينا الممحس أن النهج العالمية والاقليمية لنزع السلاح يستكمل بعضها بعضا وينبغي السعي لتحقيقها بشكل متزامن لتعزيز السلم والأمن اقليميا ودوليا . وفي السياق الاقليمي أيضا ، ينبغي إيلاء الاهتمام للأولويات ذاتها التي تنطبق على نزع السلاح العالمي .

ومافتتت مصر تؤيد جميع الجهود الموجهة صوب تحقيق نزع السلاح الاقليمي بوصف ذلك عنصرا هاما وحيويا حتى يمكنه أن يخفض بشكل فعال من التوتر والشكوك فيما بين الدول . وفي الوقت ذاته ، مافتتتنا نؤكد على أنه من المهم أن نبحت ليس عن وسيلة ازالة التوترات الاقليمية والدولية فحسب ولكن أسبابها الدفينة أيضا . وفي رأيينا أن أي نهج واقعي لنزع السلاح الاقليمي ينبغي أن يياخذ في الاعتبار بشكل واضح السمات المميزة المختلفة لكل منطقة على حدة ، وبالتالي ينبغي استنباط طرائق محددة للوفاء بالشواغل الامنية لجميع الدول المنتمية الى منطقة معينة بشكل دقيق وعادل ومنصف . ونحيط علما مع الارتياح بالتطورات الايجابية الاخيرة في العلاقات الدولية ، تلك التطورات التي أسهمت إسهاما ايجابيا في تخفيف حدة التوترات في شتى بؤر الصراع الاقليمي ، مهيئة بذلك المناخ الضروري لمعالجة مسائل نزع السلاح الاقليمي بشكل بناء وعلمي .

وتواصل مصر بنشاط في سياق الامم المتحدة منذ عام ١٩٧٤ مبادراتها من أجل إقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط . فضلا عن ذلك ، اقترح الرئيس مبارك في نيسان/ابريل ١٩٩٠ إعلان منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من جميع أسلحة التدمير الشامل . وهذه المبادرات هدفها الاساسي هو منع تصعيد الازمة التي لا تزال ترمي بظلالها على منطقة الشرق الاوسط ، عن طريق اتخاذ تدابير ملموسة في مجال نزع السلاح تشمل جميع دول المنطقة دون استثناء . وهذه المبادرات ، دونما شك ، تأخذ بعين الاعتبار الشواغل الامنية لتلك الدول ، مزيلة بذلك أحد الأسباب الرئيسية للشقاق والمواجهة ، وفاتحة الفرمة لمزيد من التأكيد على وسائل تسهيل عملية سلم تؤدي الى حل عادل وشامل للصراع في الشرق الاوسط ، وجوهره قضية فلسطين .

إن الازمة الاخيرة في الخليج دفعت بعدد من الدول الى التقدم باقتراحات بشأن تحديد الاسلحة والحد منها ، وخاصة أسلحة التدمير الشامل في الشرق الاوسط . وفي هذا المضمار يتوجب التنويه بصفة خاصة مع التعبير عن التقدير بمبادرات الرئيس بوش والرئيس ميتران .

وقد رحبت مصر بجميع المبادرات الرامية الى الاسهام في تعزيز الاستقرار والامن الدوليين والاقليميين ، ومصر ملتزمة بالاشتراك في حوار بناء وتعاون فيما يتعلق بهذه المبادرات . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير الى الرسالة الموجهة الى الامين العام للأمم المتحدة من وزير خارجية مصر السيد عمرو موسى ، تلك الرسالة التي عدد فيها العناصر الاساسية التي ترى مصر أن جميع اقتراحات نزع السلاح الاقليمي ينبغي أن تتضمنها لكي تفي بأهدافها . وهي ، في جملة أمور ، إعطاء الاولوية لتخليص المنطقة من أسلحة التدمير الشامل ، وعلى وجه التحديد الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية بالإضافة الى عدد من التدابير لتخفيض الأسلحة التقليدية ، حين تسمح الظروف السياسية بذلك .

وبالإضافة الى ذلك ، أعلنت مصر في ٥ تموز/يوليه ١٩٩١ ، عن طريق بيان أدلى به وزير الخارجية السيد موسى ، عددا من الافكار والمقترحات الاضافية بشأن مسألة نزع السلاح الاقليمي في الشرق الاوسط . وتتضمن هذه المقترحات ، في جملة أمور :

إعلان دول الشرق الاوسط ، التي لم تفعل ذلك بعد ، عن التزامها بعدم استخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، وبعدم انتاج أو حيازة أسلحة نووية أو مواد نووية يمكن أن تستخدم في أغراض عسكرية وبالتخلص من المخزونات الحالية لهذه المواد ، وبقبول نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

إعلان دول المنطقة - التي لم تفعل ذلك بعد - عن تعهداتها بالالتزام بمعاهدة عدم الانتشار وكذلك باتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ ، وذلك في موعد أقصاه انتهاء المفاوضات المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية الجارية في مؤتمر نزع السلاح .

إعلان دول الشرق الاوسط عن التزامها باتخاذ تدابير تشمل بجميع أشكال منظومات إيصال أسلحة التدمير الشامل .

موافقة دول المنطقة على أن تنيط جهاز تابع للأمم المتحدة أو بمنظمة دولية أخرى دورا ، يتفق عليه ، في مجال التحقق من الالتزام بالاتفاقات المبرمة .

لقد ركزت التطورات التي حدثت في منطقة الخليج اهتمام عدد كبير من الدول على الآثار الضارة التي يمكن أن تترتب على إدخال أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط ، ليس فقط على تلك المنطقة ، ولكن أيضا على السلم والامن الدوليين . ولهذا السبب ، شهدنا فيضا متزايدا من التأييد لهاتين المبادرتين المصريتين . وقد أقر مجلس الامن بآخر مبادرة في قراره ٦٨٧ (١٩٩١) ، وكذلك الدول الخمس الاعضاء الدائمون في مجلس الامن اثناء اجتماع الخبراء في باريس في تموز/يوليه ١٩٩١ . وفي ضوء هذا التأييد المتزايد ، نرى أن الوقت قد حان لاتخاذ اجراء ملموس في المحافل الدولية المختصة لتنفيذ مبادرة الرئيس مبارك عن طريق اجراء مشاورات مع الاطراف المعنية .

وما زالت مصر تؤيد بنشاط معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية باعتبارها حجر الزاوية لجهود نزع السلاح النووي الرامية الى ازالة جميع الاسلحة النووية . وترحب مصر بإعلان الصين وفرنسا عن اعتزامهما الانضمام الى المعاهدة ، وترى في هذا التطور خطوة رئيسية تمهد السبيل الى تعزيز نظام عدم الانتشار . وينسحب ذلك بكل تأكيد على انضمام جنوب افريقيا وزمبابوي وتنزانيا وزامبيا الى المعاهدة ، وينسحب أيضا على النية المعلنة لانغولا وناميبيا للانضمام اليها . ونحن نأمل في أن يؤدي هذا التطور الهام الى الاسراع بجعل افريقيا منطقة لانووية ، مما يؤدي الى التعجيل بتنفيذ ذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٦/٤٥ الذي يدعو الى عقد اجتماع خبراء في أديس أبابا خلال عام ١٩٩١ . إن جعل افريقيا منطقة لانووية سيكون له أثره الملحوظ على أمن القارة الافريقية واستقرارها ، ويهيئ لشعوبها الفرصة لتركيز جهودها الرامية الى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية .

ومع ذلك ، ينبغي ألا نغفل أهمية كشف حكومة جنوب افريقيا عن منشاتها وموادها النووية بالكامل تماشيا مع تنفيذها اتفاق الضمانات الموقع بين حكومة جنوب افريقيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية . ويُرَجى من المدير العام للوكالة أن "يتحقق من استكمال جرد ما لدى جنوب افريقيا من منشآت ومواد نووية" .

وفقا لقرار المؤتمر العام للوكالة GC (XXXV)/Res/567 ، الذي اتخذته في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

وخلصنا من تجربة حرب الخليج وما تلاها من تنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) الى أنه ينبغي تقوية آلية الضمانات التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان توسيع نطاقها من أجل الكشف عن أي انتهاك سري للالتزامات التي تقضي بها معاهدة عدم الانتشار . ولا ينبغي أن يساورنا أدنى شك في الاسهام الكبير لنظام معاهدة عدم الانتشار في السلم والامن . لذلك ينبغي تعزيز ذلك النظام من خلال بذل جهود متكاملة يكمل بعضها بعضا .

وما زلنا مقتنعين بأنه في غياب الالتزام العالمي بمعاهدة عدم الانتشار ، يحق للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الاطراف في المعاهدة في اطار حقوقها المشروعة أن تطالب بتميز الضمانات الامنية كما ورد في قرار مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) بغية تحقيق توازن لهذه الحالة غير الملائمة .

وفي هذا الصدد ، لا يسعني إلا أن استرعي الانتباه مرة أخرى الى أن أحكام قرار مجلس الأمن المذكور والاعلانات الانفرادية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تقدم ، في رأينا ، ضمانات كافية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها . ونحن نعتقد أن هذه المسألة ينبغي أن تحظى بأولوية على جدول أعمالنا من أجل تعزيز نظام عدم الانتشار بينما نقرب من مؤتمر عام ١٩٩٥ المعني بمستقبل معاهدة عدم الانتشار . ولذلك الغرض ، تقدمت مصر باقتراح في هذا الصدد الى المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الاطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، الذي عقد في جنيف في صيف عام ١٩٩٠ .

ومنذ ذلك الحين ، وقعت عدة تطورات هامة . ففي ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ بمفعة خاصة اتخذت الجمعية العامة قرارا وحيدا - القرار ٥٤/٤٥ - بشأن مسألة عقود ترتيبات دولية فعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها . وبناء عليه ، قرر مؤتمر نزع السلاح ، خلال

فترة انعقاد دورته لعام ١٩٩١ ، أن يعيد تشكيل لجنة مخممة لمواصلة التفاوض بغية التوصل الى اتفاق بشأن عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها . وقد برهن النقاش على وجود تأييد كبير للمبادرة المصرية . وأصبح من المحتم أن نسد كل هذه الشغرات الموجودة في قرار مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) باعتماد نسخة مستكملة تشتمل على ضمانات جديدة بالشفقة .

وقد رأى وفد مصر أن من الضروري أن نبدأ الخطوة الأولى - أي أن نشرع في عملية يمكن فيها للدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تجري مشاورات على المستوى الجماعي أو الفردي مع الدول الحائزة للأسلحة النووية غير الأطراف في المعاهدة في الوقت الراهن ، بشأن الضمانات الأمنية - مع مراعاة قرار مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) ، مع ابلاغ الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة بأي تقدم يحرز بشأن اتخاذ مجلس الأمن اجراء مناسباً يمكن أن ينبج عن هذه الجهود .

ومما يبدد قلقنا أن مختلف مبادرات نزع السلاح التي طُرحت خلال هذا العام أكدت على ضرورة الالتزام العالمي بمعاهدة عدم الانتشار ، وأبرزت أهمية تطبيق نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية كوسيلة يمكن أن يعول عليها للتحقق بغية ضمان تشجيع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . إن رفض إسرائيل الامتثال لأي من هذين العنصرين الهامين اللذين أشرت اليهما يمكن أن يشير مزيداً من الشكوك في المنطقة فيما يتصل ببرنامجها النووي وكذلك دوافعها . ومثل هذا الشك يشكل حجر عثرة لا يمكن تخطيه على طريق إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح والأمن الإقليميين في الشرق الأوسط .

وفي تنويه أكثر تفاؤلاً ، أيدت مصر القرار GC (XXXV)/Res/571 ، الذي اتخذته المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته التي عقدها في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، حيث يؤكد ،

"الاهمية العاجلة لان تقبل جميع دول الشرق الاوسط تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة على جميع انشطتها النووية ، كتدبير هام من تدابير بناء الثقة بين كل دول المنطقة ، وكخطوة في سبيل تعزيز السلم والامن في سياق إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية" .

ومن ثم إننا ندعو كل دول المنطقة إلى أن تمتثل امتثالا صارما وبحسن نية لأحكام ذلك القرار . لأن من شأن هذا الالتزام أن يخفف بقدر كبير من مستوى التشكك الموجود في المنطقة وأن يبرز آفاق السلم في الشرق الأوسط .

إن عقد مؤتمر تعديلي لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، أتاح الفرصة للغالبية الساحقة من الأطراف لإعراب عن التزامها القوي بههدف الوقف الشامل لكل التجارب النووية . إن الاتجاه في المناقشة العامة بين عمق إصرار المجتمع الدولي على تحقيق معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب في أقرب وقت ممكن . إن تحقيق هذا الهدف من شأنه أن يبشر - بالنسبة لدول عديدة من بينها مصر - بإرساء أساس صلب للقضاء التام على الخطر المدمر الذي تمثله ترسانات الأسلحة النووية ، ومن شأنه أيضا أن يجنب شعوب العالم العواقب الوخيمة المصاحبة لاستمرار إجراء التجارب ، سواء كانت هذه العواقب بيئية أو اقتصادية أو سياسية . بيد أن بعض الوفود لا تزال تفتقر إلى الإرادة السياسية اللازمة للشروع في إحراز تقدم صوب تحقيق حظر شامل للتجارب .

وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بمقرر الاتحاد السوفياتي الأخير ، الذي أعلنه الرئيس غورباتشوف في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ - بتعليق كل التجارب النووية من جانب واحد لمدة سنة واحدة . ويحدونا الأمل في أن تتخذ الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية قرارات مماثلة .

وبصفة مصر عضوة في مؤتمر نزع السلاح ، يود وفد بلادي أن يعرب عن تأييده القوي للبيان الذي أدلى به في هذه اللجنة السفير هوراكيو ارتيفا ممثل فنزويلا بصفته رئيسا لمؤتمر نزع السلاح . وبالإضافة إلى ذلك ، يود وفد بلادي أن يتقدم ببعض الملاحظات حول بعض البنود الواردة على جدول أعمال المؤتمر .

وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٥/٤٥ ، ركزت اللجنة الخمسة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، مداولاتها على مختلف الجوانب المضمونية لهذا البند . ولقد شاركت مصر مشاركة فعالة في هذه المداولات وهي تعتزم مواصلة دورها حين تستأنف

اللجنة المختصة عملها في عام ١٩٩٢ . وإذ نأخذ في الحسبان أن النظام القانوني القابل للتطبيق على الغشاء الخارجي لا يضمن - في حد ذاته - منع حدوث مباق تسلح في الغشاء الخارجي ، يحدونا الأمل في أن تتمكن اللجنة المختصة في وقت قريب من اعتماد أحكام قانونية متفق عليها لاستكمال معاهدة القمر .

يشعر الوفد المصري بالتشجيع من جراء التقدم المحرز في المفاوضات الخاصة باتفاقية إنتاج وتخزين وتدمير الأسلحة الكيميائية التي دخلت مرحلتها النهائية . ومع ذلك ، ما زالت هناك بعض المسائل التي يجب أن تسوى قبل موعد عام ١٩٩٢ النهائي المحدد لإبرام هذه الاتفاقية . إن مسائل التحقق والامتثال لأحكام الاتفاقية المقبلة والتفتيش بناء على تحد وتشكيل المجلس التنفيذي ودور منع القرار فيه بالإضافة إلى مقر المنظمة كلها أمور تتطلب مزيداً من الدراسة . ولدى صياغة نظام تحقق صارم - وهو أمر حتمي - يجب ألا تعرقل الاتفاقية استخدام المواد الكيميائية في الأغراض السلمية .

ونود في هذه المرحلة أن نؤكد على المصلحة المشروعة لكل الدول في ضمان ألا يعرقل التطور الاقتصادي والتكنولوجي لمصانعها الكيميائية ، ولا بد من ضمان تدفق التكنولوجيا الكيميائية وأدواتها وموادها للمصانع الكيميائية المدنية في شتى البلدان النامية . وبإيجاز يجب ألا تضع آلية التحقق أعباء غير ضرورية على المصانع المدنية ، خاصة في البلدان النامية .

تشارك مصر مشاركة فعالة في المفاوضات الجارية في جنيف حول الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية ويحدوها الأمل في أن تحقق هذه الاتفاقية الانضمام العالمي . وبهذه الروح دعت مصر جميع دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الأسلحة البيولوجية أن تبادر بالانضمام إليها قبل إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية وفتحها للتوقيع . وهكذا ، يكفل الالتزام العالمي بجميع المكوّنات الدولية المتعلقة بجميع أسلحة التدمير الشامل . وعلى نفس المنوال ، نرحب بالإعلان المشترك الصادر عن الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي بشأن الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية والبيولوجية .

إن مصر بوصفها طرفاً موقفاً على اتفاقية الأسلحة البيولوجية ، شاركت بوصفها مراقبة في المؤتمر الاستعراضي الثالث للاتفاقية . وقد أدلى الوفد المصري ببيان أمام هذا المؤتمر أعرب فيه عن اهتمام مصر بتحسين أحكام الاتفاقية ، كما تابع عن كسب أعمال المؤتمر . ونحن نشعر بالرضا لأنه تسنى إحراز تقدم صوب الاتفاق على تدابير بناء الثقة . أما بالنسبة لمسألة التحقق ، فلم يتمكن المؤتمر من التوصل إلى اتفاق إلا على تشكيل فريق من الخبراء الحكوميين لدراسة تدابير التحقق الممكنة بغية تعزيز الاتفاقية . وتؤمن مصر بأن الافتقار إلى نظام تحقق فعال يعد شفرة يجب معالجتها بجدية بغية ضمان الامتثال من جانب الدول الأطراف وتحقيق عالمية الاتفاقية .

وفي الختام ، أود أن أتناول مسألة يبدو أنها تحظى بقدر كبير من الاهتمام خلال هذه الدورة ، وهي فكرة الانشاء ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، لسجل لعمليات نقل الأسلحة التقليدية ويولى مزيد من التأكيد مؤخراً - في شتى محافل الأمم المتحدة وخاصة هيئة نزع السلاح - إلى مفهوم الشفافية العسكرية ووسائل تحقيقها .

وحتى الآن توجد آراء متباينة تباينا كبيرا حول فعالية هذا المفهوم وقابليته للتطبيق بوصفه وسيلة لتحقيق أهداف نزع السلاح . والمناقشات مستمرة . وأشير بصورة خاصة إلى المناقشات المتعلقة بالجانب العملي للجهود الرامية إلى صياغة تدابير ، في سياق الشفافية ، يمكن أن تكون قابلة للتطبيق على أساس عالمي شامل بغض النظر عن الخصائص المحددة للمناطق المختلفة وعن الحقائق السياسية السائدة في تلك المناطق وعن الشواغل الأمنية المشروعة للدول التي تنتمي إليها .

وفي الوقت الذي نرحب فيه من حيث المبدأ بالمقترح الرامي إلى إنشاء سجل للأسلحة ، يمكن أن يسهم إسهاما إيجابيا في تحقيق بعض أهداف نزع السلاح ، فإننا نشعر بأن هذا المقترح يجب أن يوضع بحيث يشمل كل جوانب الأسلحة وعمليات نقل التكنولوجيا وإنتاجها وتخزينها .

وقد هدانا تفكيرنا الأولي في المسألة إلى أن أي سجل يخدم أهداف الشفافية خدمة منممة لمالحي الدول جميعا ينبغي أن يشتمل على جملة أمور منها العناصر التالية : أولا ، جميع أنواع الأسلحة ، التقليدية وغير التقليدية على حد سواء ، ووسائل إيصالها ، وثانيا ، نقل التكنولوجيا ، والمواد ، والنظم الفرعية ، والمعدات الأخرى المستخدمة في إنتاج واستحداث هذه الأسلحة ، وثالثا ، القدرات الإنتاجية العسكرية المحلية ، ورابعا ، الأسلحة المنقولة والمكدسة كجزء من الاتفاقات التعاونية الثنائية والإقليمية .

وبالنظر إلى الطابع المعقد لهذه المسألة ، يتفق وفد بلدي مع الرأي القائل بأنه ينبغي في أقرب وقت ممكن اتخاذ تدابير لاستهلال دراسة متعمقة لهذه المسألة الهامة ، يُدعى أكبر عدد ممكن من الخبراء الحكوميين إلى المشاركة وإبداء الرأي فيها . ومن شأن هذا النهج أن يكفل بالتأكيد شفافية أي آلية مقترحة وعالميتها وطابعها غير التمييزي ، وأن يراعي أولويات نزع السلاح المتفق عليها بطريقة تستجيب استجابة كاملة للشواغل الأمنية للدول جميعا . إن مصر شديدة الحرص على الاشتراك في مشاورات بناءة مع جميع الأعضاء بشأن هذه المسألة بهدف التوصل إلى اتفاق حول السبل العملية الكفيلة بتميزين هذا المقترح .

لقد أعربنا عن موقفنا وآرائنا بشأن بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح مسترشدين بروح الحوار السائدة في حقبة ما بعد الحرب الباردة ، تلك الروح التي أنهت عصرا من المواجهة والتي تقودنا قدما على السبيل المفضي إلى بلوغ هدف نزع السلاح العام الكامل استنادا إلى مبادئ الأمم المتحدة الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين .

إزاء هذه الخلفية ، سيتعاون الوفد المصري مع سائر الوفود من أجل إحراز تقدم جديد صوب بلوغ ذلك الهدف .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥